

**العولمة المالية وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية:
دراسة ميدانية
ماجد حميد عبدالمجيد**

الملخص:

تمثلت مشكلة هذه الدراسة، بأن البنوك التجارية العراقية لم تقوم بالتعرف على العولمة المالية او قياسها بطريقة علمية، اضافة الى معرفة مستوى أثر العولمة المالية على الاداء المالي للبنوك التجارية العراقية، وذلك من خلال معرفة ماهو أثر تحرير سعر الفائدة على القروض والودائع، وتحرير الائتمان الموجه، على ربحية البنوك التجارية العراقية، وبالتالي هدفت الدراسة الى توضيح مفهوم العولمة والتحرر الماليين، والتعرف على القطاع المصرفي في العراق بالتركيز على البنوك التجارية العراقية، والوقوف على كيفية تجسد ظاهرة العولمة المالية في البنوك التجارية العراقية، وباستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لجميع البنوك لجميع عينة البنوك، أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للعولمة المالية على الاداء المالي للبنوك التجارية مقاساً بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وقد أوصت الدراسة ال ضرورة عملية الخصخصة والاندماجات المصرفية والخدمات الالكترونية الاكثر حداثة بهدف تحسين واقع المصارف العراقية لجعلها في مصاف الدول التي استفادت من تجارب التحرر والعولمة الماليين.



Abstract:

The problem of this study, that the Iraqi commercial banks did the identification of financial globalization, or measured in a scientific way, in addition to knowledge of the level of the impact of financial globalization on the financial performance of the Iraqi commercial banks, so by knowing what the impact of the liberalization of interest on loans and deposit rate, directed credit and liberalization , on the profitability of the Iraqi commercial banks, and thus study aimed to clarify the concept of globalization and financial liberalization, and learn about the banking sector in Iraq to focus on Iraq's commercial banks, and stand on how to embody the phenomenon of financial globalization in the Iraqi commercial banks, and using simple linear regression for all banks to all sample analysis banks, the results of the study showed a positive effect with a statistically significant financial globalization on the financial performance of commercial banks as measured by the rate of return on assets and return on equity, and the study recommended the need for privatization and mergers electronic banking services the most practical modern aim of improving the situation of Iraqi banks to make them in the ranks States that have benefited from the liberalization and globalization of financial experiences.



الجزء الأول: منهجية الدراسة

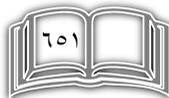
أولاً: مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة بما هي العولمة المالية وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية العراقية، وذلك من خلال معرفة مدى استعداد البنوك التجارية العراقية لمواجهة التحديات المستقبلية اتجاه العولمة المالية، إضافة الى معرفة مستوى تحرير البنوك التجارية لاسعار الفائدة على القروض والودائع وأثر ذلك على ربحية البنوك التجارية العراقية، وماهو أثر تحرير الائتمان الموجه على الاداء المالي للبنوك التجارية العراقية.

ثانياً: فرضية الدراسة:

- الفرض الرئيسي الأول: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحرير سعر الفائدة على الودائع والأداء المالي للبنوك التجارية العراقية. وينشق عن هذه الفرضية الفروض الفرعية التالية:
- 1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحرير سعر الفائدة على الودائع ومعدل العائد على الأصول (ROA).
 - 2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحرير سعر الفائدة على الودائع ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

- الفرض الرئيسي الثاني: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحرير سعر الفائدة على القروض والأداء المالي للبنوك التجارية العراقية. وينشق عن هذه الفرضية الفروض الفرعية التالية:
- 1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحرير سعر الفائدة على القروض ومعدل العائد على الأصول (ROA).
 - 2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحرير سعر الفائدة على القروض ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).



- الفرض الرئيسي الثالث: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحرير الائتمان الموجة والأداء المالي للبنوك التجارية العراقية. وينشق عن هذه الفرضية الفروض الفرعية التالية:
- 1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحرير الائتمان الموجة ومعدل العائد على الأصول (ROA).
 - 2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحرير الائتمان الموجه ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

ثالثاً: أهمية الدراسة:

- 1- الأهمية العلمية (الأكاديمية):
 - يعتبر مفهوم العولمة المالية من المفاهيم الرئيسية في مجال الإدارة المالية والمصرفية في العصر الحالي إذا ما استخدم بشكل سليم وفاعل في البنوك التجارية العراقية.
 - يساعد هذا الموضوع في التعرف إلى أفضل الأساليب والأبعاد التي يمكن للمنظمات الخدمية الاعتماد عليها في تطبيق مفهوم زيادة كفاءة الأداء المالي، ومن ثم زيادة كفاءة الأداء الكلي.
- 2- الأهمية التطبيقية (العملية):
 - زيادة ادراك القائمين على البنوك التجارية العراقية اتجاه موضوع التحرر والعولمة الماليين على اعتباره موضوعاً جديراً بالأهمية وخاصة في ظل الظروف والتغيرات التي يشهدها السوق المصرفي في جمهورية العراق.
 - ان دراسة العولمة المالية سوف يساعد على زيادة ارباح البنك وتقديم الخدمات التي تتمتع بميزة تنافسية من ناحية، واشباع حاجات ورغبات العملاء من ناحية اخرى، اضافة الى جذب عملاء جدد وتخفيض التكاليف وزيادة حجم رؤوس الاموال.



رابعاً: أهداف الدراسة:

- 1- توضيح مفهوم العولمة والتحرر الماليين ومدى تجسد هذه الظاهرة لدى البنوك التجارية العراقية.
- 2- دراسة أثر تحرير سعر الفائدة على القروض والودائع على ربحية البنوك التجارية العراقية.
- 3- قياس أثر تحرير الائتمان الموجه على معدل العائد على الاصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية.
- 4- قياس أثر العولمة المالية على البنوك التجارية العراقية وتحديد مدى امكانية توظيف العولمة المالية في تحسين الاداء المالي لتلك البنوك.

الجزء الثاني: الإطار النظري للدراسة

المقدمة:

إن المتغيرات الاقتصادية الدولية والتطورات العلمية والتكنولوجية التي مر بها العالم في العقدين الاخيرين من القرن العشرين تسبب في انقلاب موازين القوى بين الدول، مما أحدثت تغيرات في العلاقات المالية وادوارها بكافة مفاصلها، وخاصة في ظل "الانفتاح المالي" أو ما يسمى "بالعولمة المالية"، وذلك بعد تصاعد حجم التدفقات المالية في العالم النامي والمتقدم بمعدلات كبيرة، مما يخلق فرصاً جديدة للمنفعة الاقتصادية للدول النامية، وكل ذلك أثر على البنوك مما جعل المعنيين بالجانب المالي الاهتمام بموضوع موضوع الأداء المالي في البنوك التجارية نتيجة لارتباطه بجوانب عديدة ومهمة من حياة المنظمات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية والمالية والمصرفية على اختلاف أنواعها⁽¹⁾.

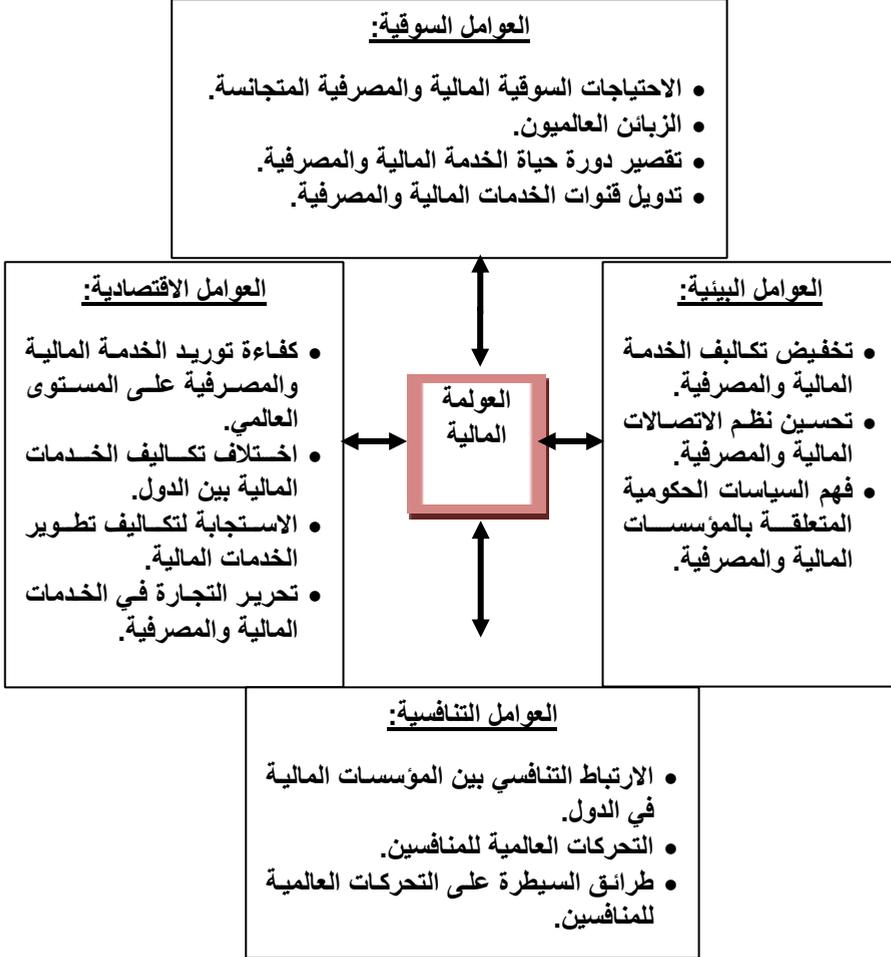


أولاً: مفهوم العولمة المالية:

يعد الخوض في تحديد مفهوم العولمة المالية وطبيعتها من الأمور الصعبة التي يواجهها الباحث، ولا يرجع السبب في ذلك إلى ندرة المعلومات المتوفرة عنها، أو قلة ما كتب حولها، بل العكس من ذلك هو الصحيح، حيث عرفت العولمة المالية على أنها حالة كونية تخرج بالبنك من إطار المحلية إلى آفاق العالمية الكونية، وتدمجه نشاطياً ودولياً في السوق العالمي بجوانبه وبأبعاده المختلفة، وبما يجعله في مركز التطور المتسارع نحو مزيد من القوة والسيطرة والهيمنة المصرفية إذا ما كان يرغب في النمو والتوسع والاستمرار^(٢)، كما عرفت على أنها النمو الهائل في حجم التعاملات المالية على المستوى العالمي، والتي تقود نحو توحيد أسعار السلع المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية، وهناك أربعة عوامل تحرك العولمة المالية نحو الظهور والتمركز في المؤسسات المالية والمصرفية تقع ضمن فئة العوامل السوقية والاقتصادية والبيئية والتنافسية^(٣)، ويبينها الشكل التالي.



شكل رقم (١) محركات العولمة المالية



Source: Hutt, Michael D., & Thomas W. Speh, (2009), Business Marketing Management, the Dryden Pres, **Harcourt Brace publishers**, p257.



ثانياً: أسباب ظهور العولمة المالية:

- ١- تنامي الأسهمالية المالية: لقد كان للنمو المتزايد في رأس مال المستثمر في صناعة الخدمات بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية، من خلال تنوع أنشطتها وزيادة درجة التركيز، دور أساسي في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية، حيث أصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس مال المستثمر في أصول مالية تزيد كثيراً عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي^(٤).
- ٢- ممارسة الحدائة المصرفية: بما تتطلبه من نظم ابتكار كثيفة الغنى، وليس مجرد الاتباع القائم أو التقليد لما تم التوصل إليه، بل قيام البنوك بعمليات الابداع والابتكار والخلق، والامتداد الافقي والرأسي لنشاط البنك وخدماته^(٥).

ثالثاً: مفهوم الأداء المالي:

نال الأداء المالي في البنوك التجارية اهتماماً واسعاً من لدن العديد من الكتاب والباحثين في مجالات الدراسة العلمية الاقتصادية منها الإدارية والمحاسبية والمصرفية نتيجة لارتباطه بجوانب عديدة ومهمة من حياة المنظمات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية والمالية على اختلاف أنواعها.

ويعد الأداء المالي من المصطلحات الجذابة التي تحمل في طياتها نكهة العمل وديناميكية الجهد الهادف، وهو مقترح فصل العمل الجيد عن العمل السيء، ولأن مخرجات هذا الأداء قد تكون ذات آثار ضارة بأرباح المؤسسة أو قد تكون أساسية لبقائها واستمرارها ووردت مفاهيم عديدة ومختلفة لعملية الأداء المالي فقد جاء مفهوم الأداء المالي بأنه "تحليل القوائم المالية، وبوجه خاص الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي، لغرض استخراج مؤشرات دورية ذات مغزى ودلالة في تفسير المركز المالي ونتائج عمليات البنك^(٦)، كما عرف على انه المعبر عن أداء الأعمال باستخدام



المؤشرات المالية كالربحية مثلاً، ويمثل الركيزة الأساسية أمام ما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة^(٧).

رابعاً: أهمية الأداء المالي في البنوك التجارية:

يبدأ تقييم الأداء المالي بتحليل قائمة الدخل وقائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، وهنا يستخدم المحلل المالي القوائم المالية للسنوات السابقة في تقييم الموقف المالي وتقدير مستقبل البنك المالي، ومن خلال هذا التحليل نستطيع معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف المالية فيها^(٨)، إن عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية تحظى بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عديدة ومختلفة من أبرزها ما يلي:

- ١- يظهر تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية المراكز الاستراتيجية لهذه البنوك ضمن إطار البيئة القطاعية التي تعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المراكز الاستراتيجية لهذه البنوك^(٩).
- ٢- يعطي تقييم الأداء صور شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنوك التجارية، وتحديد دورها في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزه، ويوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنوك التجارية^(١٠).
- ٣- يكشف تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية عن مدى إسهام البنوك التجارية في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من مشكلة الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة^(١١).

خامساً: العلاقة بين العولمة المالية وربحية البنوك التجارية:

تكشف العولمة المالية عن العلاقة الوطيدة بين العولمة والجهاز المصرفي، من خلال ما أحدثته وما تحدثه من تغييرات مصرفية عالمية، ومن ثم تغييرات جوهرية على مستوى البنوك التجارية، وما ينتج عن ذلك من آثار في



اقتصاديات البنوك، والجهاز المصرفي من ناحية الأداء، والسياسات، والعمليات، والنتائج، والتوجهات، والمركز التنافسي المحلي والدولي، وبذلك سوف يتم التطرق على العلاقة بين العولمة المالية وربحية البنوك التجارية من خلال العناصر التالية:

أ- دور العولمة المالية في تحسين جودة الخدمات المصرفية وزيادة ربحية البنوك التجارية^(١٢):

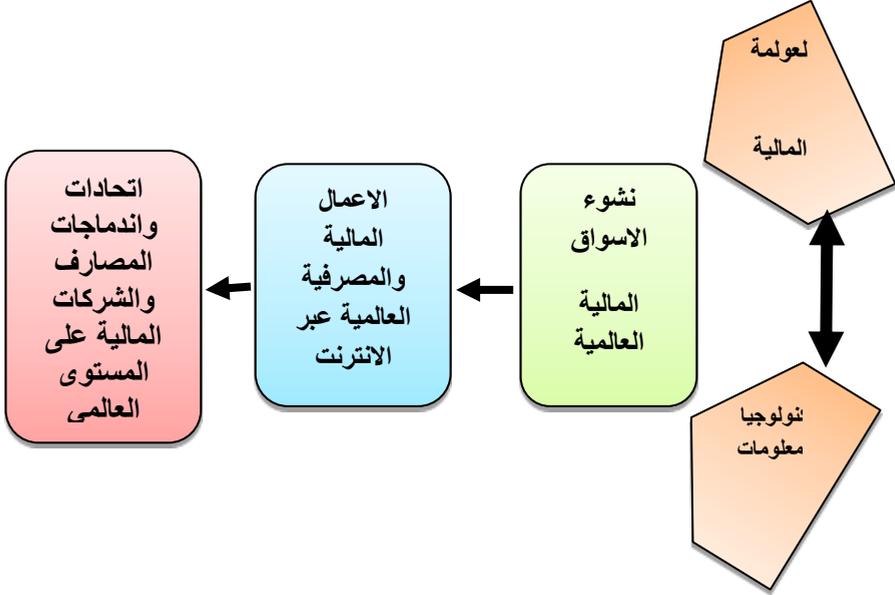
من الملاحظ ان الاعمال المالية والمصرفية تتجه نحو العولمة المالية والمصرفية العالمية، ولا يمكن لأي جهاز مصرفي أن يساير التطور العالمي بدون تقديم خدمة مصرفية سريعة ومرضية للزبائن. لذلك يقع على عاتق المؤسسات المالية والمصرفية ان تراعي التالي:

- ١- تطوير الخدمات المالية والمصرفية وادخال التقانة والامتة فيها، كونها أصبحت سمة مميزة للعمل المصرفي في عصر العولمة المالية^(١٣).
- ٢- ربط المصارف المحلية بالمصارف العالمية بواسطة الشبكات العالمية، وتطبيق المواصفات المصرفية الدولية^(١٤).

وبوضح الشكل رقم (٢) كيفية دعم تكنولوجيا المعلومات لعولمة جودة الخدمات المالية والمصرفية.



شكل رقم (٢)
العلاقة بين العولمة المالية وتكنولوجيا المعلومات



Source: Brien, James A., (2007), Management Information Systems, published by McGraw-Hill/Irwin Hardcover, Boston,p22.

ويلاحظ من الشكل اعلاه ان المؤسسات المالية والمصرفية العالمية تعمل في بيئة تنافسية قوية، وفي ظل نظم حاسوبية مدعومة بالانترنت تجعل الاسواق المالية العالمية ملائمة لتقديم خدمات مالية ومصرفية منخفضة الكلفة ويمكن ان تستفيد المصارف العالمية ومن خلال التكنولوجيا من العديد من البيئات المالية والمصرفية وذلك باقامة اتحادات واندماجات عالمية مع مؤسسات ومصارف اخرى^(١٥)

ب- التحرر المالي وأثره على ربحية البنوك التجارية:

يعتبر التحرر المالي على أنه "مجموعة الاساليب والاجراءات التي تتخذها الدولة، لالغاء او تخفيض درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي، بغية تعزيز مستوى كفاءته واصلاحه كلياً، وبذلك يمكن من خلال التحرر تعبئة وتخصيص الموارد المالية بكفاءة، وذلك لتحقيق اهداف البنوك المتمثلة بالارباح، اضافة الى تحقيق نمو قابل للاستثمار. وعموماً فإن استراتيجيات التحرير المالي تأخذ مستويين من الاصلاحات وخصوصاً في الدول التي لم تلتحق بمواكبة التطورات من جراء العولمة المالية وهي (سياسات التحرير المالي المحلي، وسياسات التحرير المالي الدولي)^(١٦).

سادساً: العولمة المالية وتطور القطاع المصرفي العراقي:

إن القطاع المصرفي العراقي شأنه شأن اية قطاعات مصرفية في العالم الخارجي حيث يتأثر بالسياسة المالية والنقدية المتبعة في البلد الذي يعمل فيه، حيث كانت السياسة المالية والنقدية لجمهورية العراق وقبل عام ٢٠٠٣ شبه اسيرة للتوجهات السياسية للبلد وليس توجه السوق المفتوح أو سياسة التحرر المالي، وبذلك فاننا نجد هناك طفرة نوعية في القطاع المصرفي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، حيث بدأت البنوك بتغيير اوضاعها بالتوافق مع العولمة المالية لمواكبة تطورات العصر التكنولوجي^(١٧)، وبذلك جاء صدور كل من (قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤، وقانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤) ليضيف اطلاله جديدة على مهام واعمال وتوجهات القطاع المصرفي وذلك متمثلاً بالتوجه نحو عمليات التحرير المالي، حيث قامت البنوك التجارية على اثر ذلك بتغيير انظمتها البنكية وفقاً للانظمة البنكية الحديثة في العالم الخارجي، كما بلغ اجمالي رصيد الودائع حتى نهاية عام ٢٠١٣ في الجهاز المصرفي العراقي ٤٩.٨ ترليون دينار ويشكل نسبة ٢٣.٩% من اجمالي المطلوبات، مقابل (٤٢.٥) ترليون دينار عام ٢٠١٢ اي بزيادة (٧.٣) ترليون دينار وبنسبة ١٧.٢%، اضافة الى ارتفاع الكتلة



النقدية الى (٧٣.٣) ترليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة بكمية الكتلة النقدية البالغة (٦٣.٤) ترليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢^(١٨)، وفيما يخص موضوع التطور والتقدم في مجال الائتمان النقدي في ظل العولمة المالية، فقد بلغ الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف العراقية عام ٢٠١٣ مقدار ٢٣.٦ ترليون دينار بعد ان كان ٤.١ ترليون دينار عام ٢٠٠٩، اي بزيادة مقدارها (١٩.٥) ترليون دينار، حيث حقق الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف عام ٢٠١٣ زيادة نسبتها ١٣,٥% ليلغ ٢٣,٦ ترليون دينار بعد ان كان بحدود ٢٠,٨ ترليون دينار عام ٢٠١٢، حيث شكل نسبة الائتمان النقدي الى الناتج المحلي الاجمالي ٨,٧% منها ٦,٣% للبنوك الحكومية و ٢,٤% للبنوك الخاصة^(١٩).

جدول رقم (٢)

يبين مقدار الائتمان النقدي وارصدة الودائع بأنواعها ورؤوس الاموال للبنوك العاملة في العراق لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣

البنوك	الودائع باستثناء الحكومية		الائتمان باستثناء المقدم من الحكومة		رؤوس الاموال (ترليون دينار)	
	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢
البنوك الحكومية	٤٠.٥	٣٤.٦	١٧.٠	١٥.٧	١.٤	١.٣
الاهمية النسبية	%٨١.٣	%٨١.٤	%٧٢.٢	%٧٥.٥		
البنوك الخاصة	٩.٣	٧.٩	٦.٦	٥.١	٦.٢	٤.٦
الاهمية النسبية	١٨.٧	%١٨.٦	%٢٧.٨	%٢٤.٥		
المجموع الكلي	٤٩.٨	٤٢.٥	٢٣.٦	٢٠.٨	٧.٦	٥.٩
الاهمية النسبية	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠		

المصدر: النشرة الاحصائية للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٣، ص ٣٥.



الجزء الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة

أولاً: وصف وتحليل متغيرات الدراسة:

١- تحرير سعر الفائدة على الودائع في البنوك التجارية العراقية:

يعد تحرير سعر الفائدة بشقيه المدين والدائن من أهم مؤشرات العولمة المالية والتي بمقتضاها يترك البنك المركزي حرية تحديد أسعار الفائدة على الودائع (Interest rates on deposits).

جدول رقم (٣)

يبين معدل سعر الفائدة على الودائع للبنوك محل الدراسة للأعوام

(٢٠١٠-٢٠١٤)

المتوسط	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	السنوات اسم البنك
٣.٩٥	٣.٥	٤.٣	٤.١	٤.١	٣.٧٥	بغداد
٦.٠١	٦.٠٥	٦.٢	٦.٠٥	٦.٠	٥.٧٨	الشرق الاوسط
٩.٣٦	٨.٧	٩.٣	٩.٣	٩.٨	٩.٧	سومر
٦.٦٣	٧.٢	٧	٦.٨٥	٥.٧	٦.٤١	الاستثمار العراقي
٦.٤٨	٦.٣٦	٦.٧	٦.٥٧	٦.٤	٦.٤١	المتوسط العام

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك التجارية محل الدراسة.

يتضح من الجدول رقم (٣) بان المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (٦.٤٨%) وان هناك بنك واحد من بنوك عينة الدراسة سجل أعلى متوسط عام للمشاهدات الا وهو بنك سومر اذ بلغ (٩.٣٦%)، في حين تقارب كل من بنك الشرق الاوسط، وبنك الاستثمار العراقي في المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة وذلك بواقع (٦.٠١%، ٦.٦٣%) على التوالي، في حين سجل بنك بغداد اقل متوسط عام للمشاهدات وذلك بنسبة (٣.٩٥%) وذلك لتخوف البنك من الدخول



في مشاكل مع العملاء نتيجة للاوضاع الامنية التي مر بها العراق خلال فترة الحدود الزمنية للرسالة.

٢- تحرير سعر الفائدة على القروض في البنوك التجارية العراقية:

يعد تحرير سعر الفائدة بشقيه المدين والدائن من اهم مؤشرات العولمة المالية والتي بمقتضاها يترك البنك المركزي حرية تحديد أسعار الفائدة على القروض (Interest on loans).

جدول رقم (٤)

يبين معدل سعر الفائدة على القروض للبنوك محل الدراسة للاعوام (٢٠١٠-٢٠١٤)

المتوسط	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	السنوات اسم البنك
٩.٧٨	٨.٢	٨.٢	٩.٧	١١.٦	١١.٢	بغداد
١٢.٩	١٣.٥	١٢.٧	١٢.٦	١٢.٦	١٣.١	الشرق الاوسط
١١.٥	٧.٠	١٢.٥	١٢.٧	١١.٨	١٣.٥	سومر
١٣.٠٢	١٣.٩	١٤.٠	١٣.٠	١٢.٠	١٢.٢	الاستثمار العراقي
١١.٨	١٠.٦٥	١١.٨٥	١٢	١٢	١٢.٥	المتوسط العام

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك التجارية محل الدراسة.

يتضح من الجدول رقم (٤) بان المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (١١.٨%) وان هناك بنكين من بنوك عينة الدراسة سجلا أعلى متوسط عام للمشاهدات وهما كل من بنك الاستثمار العراقي وبنك الشرق الاوسط اذ بلغا (١٢.٩%، ١٣.٠٢%) على التوالي، في حين سجل بنك سومر متوسط عام



لمشاهدات هذه النسبة وذلك بواقع (١١.٥%)، إلا أن بنك بغداد سجل أقل متوسط عام للمشاهدات وذلك بنسبة (٩.٧٨%).

٣- تحرير الائتمان الموجه (نسبة الائتمان الخاص الى الائتمان الكلي):
أن البلدان التي تعتمد سياسات الكبح المالي، تفرض قيودا على منح الائتمان ويدعى حينها هذا النوع من الائتمان (بالائتمان الموجه من قبل الحكومة) التي تحدد القطاعات التي يمولها الائتمان، وغالبا ما تكون قطاعات عامة ترى الحكومات فيها مصالح معينة تستوجب التمويل.

جدول رقم (٥)

يبين حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة الى الائتمان الكلي للاعوام
(٢٠١٠-٢٠١٤)

الاهمية النسبية	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (ترليون دينار)	الائتمان الكلي (ترليون دينار)	السنوات
٩٠%	٨.٥	٩.٤	٢٠١٠
٨٨%	١١.٤	١٣	٢٠١١
٧٠%	١٤.٦	٢٠.٨	٢٠١٢
٢٨%	٦.٦	٢٣.٦	٢٠١٣
٢١%	٧.٢	٣٤.١	٢٠١٤
٥٩.٤%	٩.٦٦	٢٠.١٨	المتوسط

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات والتقارير السنوية للبنك المركزي العراقي من سنة (٢٠١٠-٢٠١٤).

ويشير الجدول رقم (٥) الى الاهمية النسبية للائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة الى الائتمان النقدي الممنوح الى كل القطاعات المختلفة، حيث تشير النسب الى انه عام ٢٠١٠ قد حقق العراق أعلى نسبة للائتمان الخاص، إذ أنها



تجاوزت (٩٠%) وتعد كمؤشر مهم على ترك المجال للسوق في تحديد من يحصل على الائتمان ومن يمنحه ومتى ما رغب وبأي ثمن، اما اقل نسبة تم تسجيلها كانت عام ٢٠١٤ وقد بلغت (٢١%).

ثانياً: تحليل اختبارات الفروض:

١- مصفوفة الارتباط بيرسون:

تم استخدام معاملات ارتباط بيرسون للكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة، وبين جدول رقم (٦) مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (٦)

مصفوفة الارتباط بيرسون

معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الأصول	الائتمان الموجة	سعر الفائدة على القروض	سعر الفائدة على الودائع	المتغيرات
				١	سعر الفائدة على الودائع
		١	١	**٠.٦٣٤	سعر الفائدة على القروض
		١	*٠.٧٦١	*٠.٥٣١	الائتمان الموجة
	١	**٠.٧٥٨	**٠.٦٤٥	*٠.٦٠١	معدل العائد على الأصول
١	*٠.٦٥٢	*٠.٦٩٢	*٠.٥٩١	**٠.٦٣٤	معدل العائد على حقوق الملكية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

** معامل الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠.٠١

* معامل الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠.٠٥



يتضح من الجدول السابق رقم (٦) وجود ارتباط بين جميع متغيرات الدراسة، حيث سجل أعلى نسبة في العلاقة بين الائتمان الموجة ومعدل العائد على الأصول حيث بلغ (٠.٧٥٨%) عند مستوى معنوية (٠.٠١)، ومن جهة وجود ارتباط معنوي بين متغيرات الدراسة المستقلة حيث سجل أكبر معامل ارتباط بين الائتمان الموجة وسعر الفائدة على القروض، وذلك بنسبة (٠.٧٦١%) عند مستوى معنوية (٠.٠٥).

٢- اختبار الفرض الرئيسي الأول:

نص الفرض الرئيسي الأول من فروض الدراسة والتي تم صياغته في صورة فرض العدم على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحرير سعر الفائدة على الودائع والأداء المالي للبنوك التجارية العراقية"، وقام الباحث بتقسيم هذا الفرض إلى فرضيتين فرعيتين وذلك وفقاً للأداء المالي وكالتالي:

أ- الفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيسي الأول:

ونص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحرير سعر الفائدة على الودائع ومعدل العائد على الأصول (ROA)".

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتحرير سعر الفائدة على الودائع ومعدل العائد على الأصول

ROA		المتغير التابع
٣١.٨%	النسبة غير المفسرة	تحليل التباين ANOVA
٦٨.٢%	معامل التحديد R^2	
١٦.٤٥	F المحسوبة	
٠.٠٠٠	Sig F	
الفائدة على الودائع	المتغير المستقل	معاملات الانحدار
٠.٥٧٨	معامل الانحدار	



٠.٨٢٦	معامل الارتباط R	
٤.٠٥٦	T	
٠.٠٠	Sig	
١.٦٣٣	قيمة ديرين واتسون DW	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يظهر من جدول رقم (٧) إلى أن أثر المتغير المستقل (سعر الفائدة على الودائع) على المتغير التابع (ROA) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت F المحسوبة هي (١٦.٤٥)، بمستوى دلالة (Sig F: 0.00)، وهو أقل من ٠.٠٥، في حين كان معامل الارتباط (R=0.826)، مما يشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت (R²=68.2)، وهذه تؤكد معنوية الانحدار، وتبين أن (٦٨.٢%) من التباين في (ROA) يمكن تفسيره من خلال التباين في (تحرير سعر الفائدة على الودائع). مما سبق يمكن للباحث رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحرير سعر الفائدة على الودائع ومعدل العائد على الأصول (ROA).

ب- الفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيسي الأول:

نص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحرير سعر الفائدة على الودائع ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)".

جدول رقم (٨)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للتحرير سعر الفائدة على الودائع ومعدل العائد على حقوق الملكية

ROA	المتغير التابع
٣٩.١%	تحليل التباين
	النسبة غير المفسرة



ANOVA	
معامل التحديد R^2	٦٠.٩%
F المحسوبة	٣٤.٩٥%
Sig F	٠.٠٠
المتغير المستقل	الفائدة على الودائع
معامل الانحدار	٠.٤٥٤
معامل الارتباط R	٠.٧٨١
T	٥.٩١٢
Sig	٠.٠٠
قيمة ديرين واتسون DW	١.٦٨٢

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يظهر من جدول رقم (٨) إلى أن أثر المتغير المستقل (سعر الفائدة على الودائع) على المتغير التابع (ROE) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت F المحسوبة هي (٣٤.٩٥٠)، بمستوى دلالة (Sig F: 0.00)، وهو أقل من ٠.٠٥، في حين كان معامل الارتباط (R=0.781)، مما يشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت (R²=60.9)، وهذه تؤكد معنوية الانحدار، وتبين أن (٦٠.٩%) من التباين في (ROE) يمكن تفسيره من خلال التباين في (تحرير سعر الفائدة على الودائع). مما سبق يمكن للباحث رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحرير سعر الفائدة على الودائع ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

٣- اختبار الفرض الرئيسي الثاني:

نص الفرض الرئيسي الثاني من فروض الدراسة والذي تم صياغته في صورة فرض العدم على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحرير سعر



الفائدة على القروض والأداء المالي للبنوك التجارية العراقية"، وقام الباحث بتقسيم هذا الفرض إلى فرضيتين فرعيتين وذلك وفقاً للأداء المالي وكالتالي:

أ- الفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيسي الثاني:
ونص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحرير سعر الفائدة على القروض ومعدل العائد على الأصول (ROA)".

جدول رقم (٩)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتحرير سعر الفائدة على القروض ومعدل العائد على الأصول

ROA		المتغير التابع
٣٥.٩%	النسبة غير المفسرة	تحليل التباين ANOVA
٦٤.١%	معامل التحديد R^2	
١٥.٦٧	F المحسوبة	
٠.٠١	Sig F	
الفائدة على القروض	المتغير المستقل	معاملات الانحدار
٠.٨٤٥	معامل الانحدار	
٠.٨٠١	معامل الارتباط R	
٢.٦٥٤	T	
٠.٠١	Sig	
١.٦٨٢	قيمة ديرين واتسون DW	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يظهر من جدول رقم (٩) إلى أن أثر المتغير المستقل (سعر الفائدة على القروض) على المتغير التابع (ROA) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت F المحسوبة هي (١٥.٦٨٧)، بمستوى دلالة (SigF: 0.01)، وهو أقل من ٠.٠٥، في حين كان معامل الارتباط (R=0.801)، مما يشير إلى العلاقة الموجبة بين



المتغير المستقل والمتغير التابع، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت $(R^2=64.1)$ ، وهذه تؤكد معنوية الانحدار، وتبين أن (٦٤.١%) من التباين في (ROA) يمكن تفسيره من خلال التباين في (تحرير سعر الفائدة على القروض). مما سبق يمكن للباحث رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحرير سعر الفائدة على القروض ومعدل العائد الاصول (ROA)

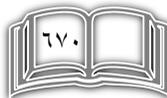
ب- الفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيسي الثاني:
وينص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحرير سعر الفائدة على القروض ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)".

جدول رقم (١٠)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتحرير سعر الفائدة على القروض ومعدل العائد على حقوق الملكية

ROA		المتغير التابع
٤٢.١٢%	النسبة غير المفسرة	تحليل التباين ANOVA
٥٧.٩%	معامل التحديد R^2	
٢٦.٥٦١	F المحسوبة	
٠.٠١	Sig F	
الفائدة على القروض	المتغير المستقل	معاملات الانحدار
١.٢٤٧	معامل الانحدار	
٠.٧٦١	معامل الارتباط R	
١.٢٤٧	T	
٠.٠١	Sig	
١.٥١٥	قيمة ديرين واتسون DW	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.



يظهر من جدول رقم (١٠) إلى أن أثر المتغير المستقل (سعر الفائدة على القروض) على المتغير التابع (ROE) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت F المحسوبة هي (٢٦.٥٦١)، بمستوى دلالة (Sig F: 0.01)، وهو أقل من ٠.٠٥، في حين كان معامل الارتباط ($R=0.761$)، مما يشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت ($R^2=57.9$)، وهذه تؤكد معنوية الانحدار، وتبين أن (٥٧.٩%) من التباين في (ROE) يمكن تفسيره من خلال التباين في (تحرير سعر الفائدة على القروض). مما سبق يمكن للباحث رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحرير سعر الفائدة على القروض ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

٤- اختبار الفرض الرئيسي الثالث:

نص الفرض الرئيسي الثالث من فروض الدراسة والتي تم صياغته في صورة فرض العدم على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحرير الائتمان الموجه والأداء المالي للبنوك التجارية العراقية"، وقام الباحث بتقسيم هذا الفرض إلى فرضيتين فرعيتين وذلك وفقاً للأداء المالي وكالتالي:

أ- الفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيسي الثالث:

وينص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحرير الائتمان الموجة ومعدل العائد على الاصول (ROA)".



جدول رقم (١١)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتحرير الائتمان الموجة ومعدل العائد على الأصول

ROA		المتغير التابع
٩٣.٣%	النسبة غير المفسرة	تحليل التباين ANOVA
٦.٧%	معامل التحديد R^2	
٢٢.٢٥	F المحسوبة	
٠.٠١	Sig F	
الائتمان الموجة	المتغير المستقل	معاملات الانحدار
٠.٢٧٧	معامل الانحدار	
٠.٢٥٩	R معامل الارتباط	
٤.٧١	T	
٠.٠١	Sig	
١.٦٧٩	قيمة ديرين واتسون DW	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يظهر من جدول رقم (١١) إلى أن أثر المتغير المستقل (تحرير الائتمان الموجة) على المتغير التابع (ROA) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت F المحسوبة هي (٢٢.٢٥)، بمستوى دلالة (Sig F: 0.01)، وهو أقل من ٠.٠٥، في حين كان معامل الارتباط (R=0.259)، مما يشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت (R²=6.7)، ورغم ضعف هذه النسبة ولكن تؤكد معنوية الانحدار، وتبين أن (٦.٧%) من التباين في (ROA) يمكن تفسيره من خلال التباين في (تحرير الائتمان الموجة). مما سبق يمكن للباحث رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل



والذي ينص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحرير الائتمان الموجة ومعدل العائد على الأصول (ROA).

ب- الفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيسي الثالث:

وينص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحرير الائتمان الموجة ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)"

جدول رقم (١٢)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتحرير الائتمان الموجة ومعدل العائد على حقوق الملكية

ROA		المتغير التابع
٨٦.١%	النسبة غير المفسرة	تحليل التباين ANOVA
١٣.٩%	معامل التحديد R^2	
٥٠.٣٦	F المحسوبة	
٠.٠١	Sig F	
الائتمان الموجة	المتغير المستقل	معاملات الانحدار
٠.٤٧٨	معامل الانحدار	
٠.٣٧٤	R معامل الارتباط	
٧.٠٩	T	
٠.٠١	Sig	
١.٧١٨	قيمة ديرين واتسون DW	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يظهر من جدول رقم (١٢) إلى أن أثر المتغير المستقل (تحرير الائتمان الموجة) على المتغير التابع (ROE) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت F المحسوبة هي (٥٠.٣٦)، بمستوى دلالة (Sig F: 0.01)، وهو أقل من ٠.٠٥، في حين كان معامل الارتباط (R=0.374)، مما يشير إلى العلاقة الموجبة بين



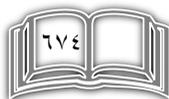
المتغير المستقل والمتغير التابع، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت $(R^2=13.9)$ ، ورغم ضعف هذه النسبة ولكن تؤكد معنوية الانحدار، وتبين أن (13.9%) من التباين في (ROE) يمكن تفسيره من خلال التباين في (تحريير الائتمان الموجة). مما سبق يمكن للباحث رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تحريير الائتمان الموجة ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

الجزء الرابع: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة، نوجزها على النحو التالي:

- 1- ارتفاع القوة التأثيرية لمؤشر تحريير سعر الفائدة على الودائع لدى مؤشر معدل العائد على الاصول (ROA)، مما يدل على استجابة مؤشرات العولمة المالية لتحريير أسعار الفائدة على الودائع إذ نجد أن تحرييرها قد ادى الى ارتفاع حجم الاصول لدى البنوك التجارية العراقية.
- 2- هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لتحريير سعر الفائدة على الودائع اتجاه معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، مما يدل على استجابة مؤشرات العولمة المالية لتحريير أسعار الفائدة على الودائع إذ نجد أن تحرييرها قد ادى الى زيادة حقوق المساهمين لدى البنوك التجارية العراقية.
- 3- ارتفاع القوة التأثيرية لمؤشر تحريير سعر الفائدة على القروض اتجاه مؤشر معدل العائد على الاصول (ROA)، وهذا يبين أن هناك إشارة مهمة على تمثيل المتغير التابع للمتغير المستقل، إذ اسهمت تلك القوة التأثيرية لتحريير على تباينات ذات معنى لدى مؤشر العائد على الاصول مما اكدت على دور العولمة المالية في هذا المؤشر.



- ٤- تبين ان هناك أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) لتحرير سعر الفائدة على القروض اتجاه مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، مما يؤكد على ركوب البنوك التجارية العراقية محل الدراسة لأمواج العولمة المالية.
- ٥- انخفاض مؤشر تحرير الائتمان الموجه اتجاه مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، مما يدل على وجود مشكلة اتجاه سوء تحرير الائتمان، والأسباب كثيرة لأن العراق ما زال يمر بمراحل استثنائية وفي كثير من الأحيان يشهد حالات عدم الاستقرار اثرت سلباً على الوعي المصرفي بشكل عام، حيث أثر تدهور الأوضاع الامنية في العراق نتيجة لدخول داعش الى جعل البنوك تتوجه نحو تبني سياسة حمائية تحوطيه نتيجة للتخوف من ضياع رؤوس اموالها.

ثانياً: التوصيات:

- ١- اللجوء الى عملية الخصخصة، والاندمجات المصرفية، والخدمات الالكترونية الأكثر حداثة، بهدف تحسين واقع المصارف العراقية لجعلها في مصاف الدول التي استفادت من تجارب التحرير والعولمة الماليين، وذلك من خلال تحديد الاهداف ووضع استراتيجيات مدروسة لتحقيقها، اضافة الى تقليل تدخل الدولة وتبذيرها المالي في كثير من الجوانب.
- ٢- لا بد من السعي نحو المزيد من تحرير النشاط المصرفي المحلي من القيود الحكومية، وذلك عن طريق ازالة اشكال التدخل في قوى السوق الحر كافة، واطلاق قوى المنافسة بين المصارف لتحسين فرص رفع مستويات الخدمة المصرفية بكفاءة وتكلفة منخفضة.



٣- حث التحول الى المصارف الشاملة ذات الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطوة نحو مواجهة المنافسة المصرفية، وهذا يتطلب بدوره ضرورة تنويع وتحسين صورة الخدمات المصرفية ودقة وتسريع المعاملات، وإنشاء المزيد من الفروع، وسرعة أداء الخدمات، وحسن معاملة الزبائن إذ أن ذلك سوف ينعكس ايجابا في تحسين مؤشرات الأداء المالي وجعلها تتماشى مع المعايير العامة بضمان سير أمثل لعملية التحرير المصرفي.

٤- دراسة الفرص التي تتيحها التوجهات المصرفية، وجداول التزامات الدول الاخرى فيما يخص تحرير الجهاز المصرفي، والتركيز على الفرص التي تسد الفجوات الموجودة في السوق المصرفي المحلي، وذلك في مجال نقل المهارات الادارية وتدريب الملاكات المحلية على التعامل مع المستجدات المصرفية حتى يكون لوجود المصارف الاجنبية اثرا ايجابيا في تطور الأداء المالي للمصارف المحلية.

٥- القيام بدورات تدريبية وتأهيلية لغرض تبني ثقافة التغيير في العقلية السائدة لدى الكثير من المصرفيين العراقيين، وحبذا لو انتهجت الدولة سياسة البعثات الى الخارج ككسب العامل المؤهل والمتخصص في المجال المصرفي تقرر به طبيعة التعاملات التي تواكب حركة التحرير المصرفي بشكل متزن.



المراجع

- 1- Augustin Mbemba (2012), The Effects of Globalization on U.S. Monetary Policy, **International Journal of Economics and Finance**, Vol. 4, No. 6,p187
- ٢- أباطة، عصام الدين احمد(٢٠١٠) " العولمة المصرفية " دار النهضة العربية، مصر، ص ٨٦.
- 3- Filip, Bogdan Florin (2013), The Quality of Bank Loans within the Framework of Globalization, Globalization and Higher Education in Economics and Business Administration Conference, Alexandru Ioan Cuza University, in Iasi, Romania from 24th to 26th of October 2013,p211.
- 4- Ana Maria, Kate Phylaktis, Cheg Yan (2016), Hot money in bank credit flows to emerging markets during the banking globalization era, **Journal of International Money and Finance**, Volume 60, p33.
- 5- Firry Sigh, Ajah Pratap (2010), Global Financial Crunch and India's Economic Growth: A Deep Insight, **Indian jornal for finance**, Volume 4, Issue 1, p12.
- ٦- الكتبي، محسن علي عبده، وآخرون (غير مبين سنة النشر) " إدارة المنشآت المالية: مدخل تحليلي معاصر" مكتبة عبد الدائم، الإسماعيلية، مصر، ص ١٧٠.
- ٧- طالب، علاء فرحان، والمشهداني، إيمان شيحان (٢٠١١) " الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف " الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص ٦٨.
- ٨- جاد الرب، سيد محمد (٢٠٠٩)" مؤشرات ومعايير قياس وتقييم الأداء: مدخل استراتيجي للتحسين المستمر والتميز التنافسي" دار النهضة العربية، القاهرة ص ١١٦.
- ٩- أسباقة، خالد صالح عبود(٢٠١١) " نموذج مقترح للمقارنة بين الأداء المالي لمصرف الجمهورية ومصرف الصحاري في الجماهيرية الليبية" رسالة دكتوراه في المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، ص ٥٩.



- ١٠- الفقهاء، سام، والعطوط، سامح(٢٠١٤) " أثر الإنفاق التسويقي على الأداء المالي للبنوك وشركات التأمين المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية" **مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)**، المجلد ٢٨، العدد ٧، ص ١٥٦.
- ١١- جاد الرب، سيد محمد (٢٠٠٩)، إستراتيجيات تطوير وتحسين الأداء "الأطر المنهجية والتطبيقات العملية"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص ٥٣.
- ١٢- نعمة، نغم حسين (٢٠١٢) "العولمة المالية وامكانية توظيفها في تجويد الخدمات المالية والمصرفية في العراق"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الأول، العراق، ص ٢٦.
- 13- Uchea Efoi, Ibukun Beecroft, Evas Osauohie,(2014), Access to and use of bank services in Nigeria: Micro-econometric evidence, **Review of Development Finance journal**, Volume 4, Issue 2,p 113.
- 14- Bang Nam geon, Ji Wu (2014), "Global banks and internal capital markets: Evidence from bank-level panel data in emerging economies", **Journal of Multinational Financial Management**, Volume 28, p90.
- 15- Beatriz De Blas, Katheryn Niles Russ, (2013), "All banks great, small, and global: Loan pricing and foreign competition", **International Review of Economics & Finance journal**, Volume 26,p16.
- 16- Elena Cubillas, Francisco Gonzalez (2014)," Financial liberalization and bank risk-taking: International evidence ", **Journal of Financial Stability**, Volume 11,p43
- ١٧- كاظم، حسين جواد، وداغر، منذر جبار(٢٠٠٨)، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية – بازل ٢، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد ٢، العدد ٩، ص.
- ١٨- العلاق، علي محسن(٢٠١٥)، الصعوبات النقدية وموقف البنك المركزي العراقي منها، **مجلة المصارف العراقية**، العدد ١٧، ص ٥٦-٥٥.
- ١٩- الحمداني، هناء نصر الله خميس(٢٠١٤)، **انماط هيكل الائتمان وانعكاساتها على قيمة عدد من المصارف العراقية الخاصة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ص ٧٧.

